

حوكمة إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في تخفيض مشكلات التمويل المصرفي

صلاح ربيعي زايد العتيبي

الرقم الجامعي: 251001397



قضايا بحثية 1
Week 07

01

مقدمة



الحوكمة المصرفية موضوع يكتسب أهمية كبيرة في ظلّ التحديات التي تواجهها
المصارف في عمليات التمويل، وخاصة في تقليل المخاطر المصرفية



عنوان الدراسة

يكتسب موضوع الدراسة قيمة علمية في ظل التطورات الواضحة في البيئة المصرفية والتعاملات فيها، والتوجهات العالمية نحو تطبيق الحوكمة في مختلف المجالات، تناولت الدراسة موضوع حوكمة إدارة المخاطر المصرفية بالبحث والدراسة لمعرفة أثرها في تخفيض مشكلات التمويل المصرفي.

نجد أن عنوان الدراسة مناسب لمضمونها، ويعكس طبيعة المحتوى، تضمّن العنوان مصطلحات واضحة ومحددة، كما يعتبر من الموضوعات المعاصرة نظراً لحدثة موضوع الحوكمة، تضمن العنوان متغيرات الدراسة الأساسية، **حوكمة إدارة المخاطر المصرفية (كمتغير مستقل)**، **تخفيض مشكلات التمويل المصرفي (كمتغير تابع)**، بشكل عام العنوان واضح ومحدد، ويعبّر عن المحتوى



ملخص الدراسة

تضمن ملخص الهدف من الدراسة والذي تمثل في معرفة أثر حوكمة إدارة المخاطر المصرفية في تخفيض مشكلات التمويل المصرفي (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، عدم كفاية الضمان وفشل إدارة المشروع).

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، تم تطبيق الدراسة على عينة عدد مفرداتها 30 مدير من مدراء إدارة المخاطر، ومدراء الاستثمار، ومستشاري الاستثمار، ورؤساء أقسام التسويق بالمصارف السودانية، واستخدم الباحث الاستبيان كأداة للدراسة.

تضمن الملخص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي تلخصت في أن حوكمة إدارة المخاطر لا تسهم في تخفيض مشكلات التمويل التي تتمثل في (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، عدم كفاية الضمان وفشل إدارة المشروع) في المصارف المبحوثة، حيث أن المصارف محل الدراسة لا تلتزم بتطبيق الشفافية والإفصاح عن المعلومات وأيضاً لا تلتزم بتطبيق الأساليب الرقابية ولا السياسات التمويلية.

المجلد 10 / العدد: 01 (2020)، ص 23-43

مجلة الإبداع

حوكمة إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في تخفيض مشكلات التمويل المصرفي GOVERNANCE OF BANKING RISK MANAGEMENT AND ITS IMPACT IN REDUCING BANK FINANCING PROBLEMS

د. أمية عبدالعال خالد أحمد¹، د. زهراء أحمد إسماعيل محمد²، د. مالك منزل محمد مسيل³

¹ جامعة الحدود الشمالية - قسم التمويل، Zohoorn125@gmail.com

² جامعة الحدود الشمالية - قسم المحاسبة، malik 50451@gmail.com

³ مؤسسة الزكي الروماني - مدير مالي، amnaabdalaal20@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/10/24 تاريخ القبول: 2020/11/13 تاريخ النشر: 2020/12/04

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة حوكمة إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في تخفيض مشكلات التمويل المصرفية، المتمثلة في (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، عدم كفاية الضمان وفشل إدارة المشروع)، أعتمد الباحثون على مجموعة من المناهج: التاريخي لعرض الدراسات السابقة والإطلاع على الكتب والدوريات، الوصفي لتحليل مستوى أثر حوكمة إدارة المخاطر المصرفية في تخفيض مشكلات التمويل المصرفي، استُخدمت الدراسة الاستبانة لجمع البيانات من (مدراء إدارة المخاطر، مدراء الاستثمار، مستشاري الاستثمار، رؤساء أقسام التسويق) بالمصارف السودانية، الاستقراي لإختيار الفرضيات، المصادر الثانوية: الكتب والمراجع والدوريات و المصادر الأولية: الاستبانة، توصلت الدراسة إلى: أن حوكمة إدارة المخاطر لا تسهم في تخفيض مشكلات التمويل التي تتمثل في: (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر عدم كفاية الضمان ومخاطر فشل المشروع). أوصت الدراسة بضرورة إيجاد آلية حاكمية لتلك المخاطر وتطبيق الحوكمة الخاصة بالسياسات التمويلية الجيدة. الكلمات المفتاحية: حوكمة إدارة المخاطر - مخاطر التمويل - مخاطر الضمانات - مخاطر الائتمان - مخاطر فشل المشروع.

Abstract: The study aimed to know the governance of banking risk management and its impact in reducing bank financing problems, such as (credit risk, market risk, operational risk, insufficient guarantee and failure of project management). The researchers relied on a set of approaches: historical to present previous studies and review books and periodicals, descriptive to analyze the level of the impact of banking risk management governance in reducing bank financing problems. The study used the questionnaire to collect data from (risk management managers, investment managers, investment advisors, heads of marketing departments) in Sudanese banks, inductive analysis to test hypotheses, secondary sources: books, references, periodicals, and primary sources: the questionnaire. The study found that: Risk management governance does not contribute to reducing financing problems, which are represented in: (credit risk, market risk, operational risk, insufficient guarantee risk and project failure risk). The study recommended the necessity of establishing a mechanism to governance these risks and applying good governance of

المقدمة

- تناولت المقدمة عرض موجز جداً لأهمية موضوع الحوكمة المصرفية، وحوكمة إدارة المخاطر المصرفية، ودورها في تقليل المخاطر التي تواجه المصارف والمشكلات الخاصة بالتمويل.
- من الواضح أن المقدمة مختصرة وموجزة بشكل كبير، وأعتقد أن هذا الاختصار أثر على فهم أبعاد موضوع الدراسة مما أضعف قيمة الدراسة النظرية، لم يتناول البحث عرض موضوع الحوكمة المصرفية بشكل يتيح للقارئ فهم جوانب الموضوع المتعددة والشعور بأهمية هذا الموضوع للمشكلات التمويلية وإدارة المخاطر في المصارف.
- تضمنت المقدمة متغيرات الدراسة الأساسية والتي تتمثل في حوكمة إدارة المخاطر المصرفية (كمتغير مستقل)، مشكلات التمويل المصرفي (متغير تابع)

بشكل عام اشتملت المقدمة على موجز مختصر جداً لطبيعة وأهمية موضوع الدراسة، وأوضحت أهمية الموضوع بشكل مختصر للغاية ولكنه واضح في عباراته ومضمونه، كما أوضحت المتغيرات الأساسية ولكن ليس بصورة دقيقة، حيث تناولت المقدمة المتغير المستقل (حوكمة إدارة المخاطر المصرفية) ولم يرد ذكر المتغير التابع بشكل مباشر، تم صياغة المقدمة بأسلوب بسيط، سليم لغوياً بشكل مختصر جداً، ارتبطت مقدمة الدراسة بموضوعها.

I. مقدمة:

تزايد الإهتمام في الآونة الأخيرة بالحوكمة المصرفية وذلك في أعقاب الاختيارات المالية التي شهدتها العديد من دول العالم، نظراً للدور الريادي الذي تلعبه المصارف في اقتصاديات هذه الدول لقي مفهوم حوكمة إدارة المخاطر المصرفية اهتماماً متزايداً للاستفادة منها في تقليل المخاطر المصرفية التي تتمثل في مخاطر التشغيل، مخاطر السوق إضافة إلى سياسة التمويل المختلفة.

مشكلة الدراسة:

في ظل التحديات التي تواجهها المصارف في عمليات التمويل من خلال التغيرات في البيئة المصرفية مما يحتم على المصارف الالتزام بمعايير الحوكمة المصرفية و تفعيل وتطوير عمل ادارات المخاطر بالمصارف وبناء على ماسبق تتمثل مشكلة الدراسة في دراسة وتحليل اثر علالة حوكمة ادارة المخاطر في تخفيض مشاكل التمويل من خلال التساؤلات التالية:

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر الائتمان.

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر السوق.

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر التشغيل.

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر عدم كفاية الضمان.

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر فشل المشروع.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

دراسة أثر حوكمة إدارة المخاطر المصرفية ومخاطر التمويل المختلفة.

إختبار أثرالعلاقة بين حوكمة إدارة المخاطر المصرفية تقليل مخاطر التمويل المتمثلة في الآتي:

مخاطر الائتمان.

مخاطر السوق.

مخاطر التشغيل.

مخاطر عدم كفاية الضمان.

مخاطر فشل المشروع.

أهمية الدراسة:

بيان مستوي أثر علاقة حوكمة إدارة المخاطر المصرفية بتخفيض مخاطر التمويل المتمثلة في مخاطر الائتمان،

مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر عدم كفاية الضمانات و مخاطر الفشل في إدارة المشروع الذي يقود إلى

مخاطر الفشل في السداد.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تم تحديد مشكلة الدراسة استناداً على أهمية الموضوع والدور الذي تلعبه **حوكمة إدارة المخاطر في تخفيض مشاكل التمويل**، تعتبر مشكلة الدراسة جديدة ومعاصرة من حيث الموضوع، يمكن أن تستفيد المصارف محل الدراسة وغيرها من نتائج هذه الدراسة.

تم صياغة المشكلة على صورة تساؤلات رئيسية خمسة تتمحور حول تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة وأبعادها.

لم يتم توثيق المشكلة من مصادر أو مراجع، من الملاحظ أن مشكلة الدراسة تحتاج إلى توضيح أكثر، وعرض لقرائن ودلائل تدل على وجودها فعلياً، إضافة إلى أن مشكلة الدراسة تحتاج إلى عرض نتائج لدراسات سابقة وبيان أهمية الموضوع وضرورة تناوله بالبحث والدراسة.

تقع الدراسة ضمن تخصص الباحثين.

مشكلة الدراسة:

في ظل التحديات التي تواجهها المصارف في عمليات التمويل من خلال التغيرات في البيئة المصرفية مما يحتم على المصارف الالتزام بمعايير الحوكمة المصرفية و تفعيل وتطوير عمل ادارات المخاطر بالمصارف وبناء علي ماسبق تتمثل مشكلة الدراسة في دارة وتحليل اثر علاقة حوكمة ادارة المخاطر في تخفيض مشاكل التمويل من خلال التساؤلات التالية:

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر الائتمان.

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر السوق.

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر التشغيل.

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر عدم كفاية الضمان.

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر فشل المشروع.

أهداف الدراسة

بالنسبة لأهداف الدراسة:

❖ تمثلت في هدفين، **الأول** دراسة أثر حوكمة إدارة المخاطر المصرفية ومخاطر التمويل المختلفة. أما **الهدف الثاني** هو اختبار أثر العلاقة بين حوكمة إدارة المخاطر المصرفية في تقليل مخاطر التمويل (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر عدم كفاية الضمان، مخاطر فشل المشروع)

❖ الأهداف من الواضح أنها موضوعية يمكن تحقيقها، إلا أنني أرى أن صياغة الأهداف تحتاج إلى عمق أكبر في تحديد وفهم أبعاد مثل هذا الموضوع الحيوي والذي تتضح أهميته في المصارف.

❖ تم صياغتها بأسلوب بسيط متضمن لمتغيرات الدراسة.

❖ جاءت الأهداف متناسقة ومرتبطة مع أجزاء الدراسة الأخرى ومكوناتها

❖ تحقيق أهداف الدراسة في نهاية الدراسة يمكن أن يفيد المصارف والمؤسسات المالية

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

دراسة أثر حوكمة إدارة المخاطر المصرفية ومخاطر التمويل المختلفة.

إختبار أثر العلاقة بين حوكمة إدارة المخاطر المصرفية تقليل مخاطر التمويل المتمثلة في الآتي:

مخاطر الائتمان.

مخاطر السوق.

مخاطر التشغيل.

مخاطر عدم كفاية الضمان.

مخاطر فشل المشروع.

أهداف مقترحة :

❖ التعرف على دور الحوكمة في إدارة المخاطر المصرفية

❖ التعرف على مشكلات التمويل المصرفي ومخاطره

❖ توضيح العلاقة بين حوكمة إدارة المخاطر المصرفية ومشكلات التمويل المصرفي.

❖ تحليل أثر حوكمة إدارة المخاطر المصرفية على تخفيض مشكلات التمويل المصرفي (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر

التشغيل، مخاطر عدم كفاية الضمان، مخاطر فشل المشروع)

أهمية الدراسة

بالنسبة لأهمية الدراسة:

❖ لم يذكر الباحثين أهمية الموضوع بشكل علمي ومنهجي، وتم صياغة الأهمية بشكل موجز جداً تمثل في بيان مستوى أثر علاقة حوكمة إدارة المخاطر المصرفية بتخفيض مخاطر التمويل المتمثلة في (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر عدم كفاية الضمان، مخاطر فشل المشروع).

❖ أهمية الدراسة بحاجة إلى إعادة صياغة لتوضيح أهمية الموضوع بشكل أفضل،

كان من الأفضل تحديد أهمية الدراسة من خلال البعد النظري والتطبيقي

حتى يدرك القارئ أهمية الموضوع بشكل واضح وأكثر عمقاً.

❖ تم صياغتها بأسلوب مباشر وعبارات بسيطة واختصار مبالغ فيه، تضمنت متغيرات الدراسة الأساسية وأبعادها.

❖ لم يلتزم الباحثون بمصطلحات الدراسة ومفاهيمها حيث تم التعبير عن مشكلات التمويل المصرفي (المتغير التابع) الواردة

في عنوان الدراسة، بعبارة (مخاطر التمويل) في أكثر من موضع (الأهداف، والأهمية)، من وجهة نظري أرى أنه من الأفضل

الالتزام بمصطلحات الدراسة ومتغيراتها بشكل دقيق كما وردت في العنوان حتى لا يتشتت ذهن القارئ.

أهمية الدراسة:

بيان مستوي أثر علاقة حوكمة إدارة المخاطر المصرفية بتخفيض مخاطر التمويل المتمثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر عدم كفاية الضمانات و مخاطر الفشل في إدارة المشروع الذي يقود إلى مخاطر الفشل في السداد.

الإطار النظري والمفاهيمي

Chapter

II. الإطار النظري للدراسة

II – 1 الحوكمة المصرفية:

1- مفهوم الحوكمة

عرفت الحوكمة " بأنها وضع الخطط والسياسات وتحديد المسؤوليات والصلاحيات والجراءات التي تضمن حسن التنفيذ وانتظام العمل على مختلف المستويات الادارية (حنان، 2015-2016، ص4) " كما عرفت " بأنها نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي يتم طريقه إدارة الشركة و الرقابة عليها ورصانة السلوك والتصرفات الإدارية وحماية للمشروعات من عناصر الفساد الاداري (محمد، ص- 338) " عرفت بأنها "جهاز مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة، الإدارة العليا للبنك، حماية حقوق حملة الأسهم للمودعين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، وتطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والبنوك الخاصة و المشتركة (يوسف، يونيو 2007) " كما عرفت " بأنها مجموعة القواعد والنظم والآليات التي تضبط سير الإدارات المختلفة للشركة أو المنشأة أو المؤسسة وصولاً إلى تحقيق حماية أفضل لمصالح

منسوبي بشرته وحمه اسهمها من خلال إحداث التوازن المطلوب بين ثلث المنصاح بما يحقق هدفاً مناسباً من الموضوعية والشفافية (الصلاحين، 27-28 ابريل 2010) " عرفت بأنها " تطوير المبادئ الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير المستوى الإداري (الغني، 8-10 سبتمبر 2005) " كما " يري آخر بأنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه من قبل القانونيين والاقتصاديين لمصطلح الحوكمة المؤسسية ويرجع ذلك لإرتباط هذا المفهوم بالعديد من الأمور التنظيمية، الاقتصادية، المالية والاجتماعية للمؤسسات (خلوف، 2015-2016، ص94).

يري الباحثون أن الحوكمة تمثل مجموعة من القواعد والآليات التي تحدد الصلاحيات والمسؤوليات التي تضمن تنفيذ العمل في مختلف الإدارات و تنظيم العلاقة بين جميع الاطراف ذات المصلحة .

2-أهمية حوكمة المصارف :

يلعب القطاع المصرفي دوراً رئيسياً في المحافظة على إستقرار إقتصاديات الدول وذلك من خلال دوره الرئيسي في الإدارة الفاعلة للموارد المالية والذي يقود بدوره إلى المحافظة على الإستقرار المالي للدول ويمكن تلخيص أهمية الحوكمة في البنوك في النقاط التالية (عويو، 2014):
تعد الحوكمة المؤسسية للبنوك نظام يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك.
تمثل الحوكمة المؤسسية الحيدة عنصرًا رئيسياً في تحسين الكفاءة الاقتصادية ، في حين تعطي النتائج العكسية سوء الحوكمة خاصة في البنوك مما يؤثر على الاقتصاد المالي.
كما تدعو الحوكمة لتغيير وصلاحيات العملية الادارية، وبالتالي يجب النظر إلى الحوكمة كمعايير تتمثل في الآتي: (الخليج، 8-10 سبتمبر 2005).

أ-وضع اهداف استراتيجية ومجموعة من القيم التي تخص المؤسسة.

ب - موهلات مجلس الإدارة التي تؤهلهم للفهم الواضح لدورهم في الحوكمة.

ج-وضع خطوط للمسؤولين وتعريرها مع وضوح المحاسبة وقواعدها.

د-التأكد من وجود رؤية مستقبلية من قبل الإدارة العليا.

II – 2 إدارة المخاطر المصرفية:

1- مفهوم المخاطر

هناك العديد من المفاهيم المتعلقة بالمخاطر المصرفية فيما يلي بعض منها
"عرفت المخاطر المصرفية بأنها احتمال تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير محظطة أو تذبذب العائد المتوقع من استثمار معين (حماد) " كما عرفت "بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير محظطة لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين (بوقرة)
عرفها الباحثون بأنها تعني المنهجية المتكاملة التي تتبعها المؤسسة في تطبيق في عدد من القوانين و النظم والإجراءات التي تحكم عمل المنشأة داخلياً و خارجياً. يري الباحثان المخاطر هي عبارة عن أحداث مستقبلية غير متوقعة وقد تكون أحداث إيجابية أو سلبية . كما يمكن تعريفها بأنها احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار).

2-أهداف ادارة المخاطر المصرفية:

نظام ادارة المخاطر المصرفية يجب ان تعمل على تحقيق العناصر التالية (مسعد، 8-10 سبتمبر 2005):

اعطاء مجلس الادارة المدبرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها المصرف.

وضع نظام الرقابة الداخلية وذلك لادارة مختلف انواع المخاطر في جميع وحدات المصرف.

استخدام ادارة المخاطر كسلاح تنافسي.

3-أنواع المخاطر المصرفية:

تواجه المصارف العديد من المخاطر المصرفية و التي تؤثر سلباً على أداء المصارف إذا لم يتم معالجتها أو التقليل من أثارها وتشتمل على سبيل المثال وليس الحصر (حنان، 2015-2016، ص4) على الآتي:

المخاطر المالية: وهي المخاطر التي تمس الوضع المالي مباشرة منها: (خطر استثمارية، خطر السيولة، خطر معدل الفائدة).

مخاطر غير مالية وهي المخاطر التي تتعلق بالخدمات المصرفية منها: (المخاطر العملية والمخاطر الاستراتيجية).

4-أساليب إدارة المخاطر المصرفية:

يري الباحثون للمخاطر أربع فقد يكون تأثيرها سلبى أو إيجابى، فإذا كان تأثيرها سلبياً يمكن اللجوء إلى مجموعة من الآليات نذكر منها:

أ/ تجنب المخاطرة: ويكون ذلك بالابتعاد وترك العمل الذي يكمن فيه الخطر.

ب/ نقل المخاطرة لطرف ثالث: وتعتبر هذه الطريقة الحل الأمثل مثل إجراءات تأمين التمويل.

ج/ التخفيف من حدة المخاطرة: من خلال استخدام مبدأ التنوع في الإستثمارات.

II – 3 التمويل :

1-مفهوم التمويل:

عرف التمويل " بأنه الأمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها (الحاج، 2002) " كما عرف "أنه علم و فن إدارة المال (القاهرة، 2019) و يعنى بتحديد احتياجات الأفراد والمنظمات والشركات من الموارد النقدية وتحديد سل جمعها واستخدامها مع الأخذ في الحسبان المخاطر المرتبطة بمشاريعهم" عرف "بتوفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام غير أن اعتبار التمويل بأنه الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة له تركز على تحديد أفضل مصادر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد (عربوط، 2008)".

2-الأهمية الاقتصادية للتمويل:

يشكل التمويل بنداً جوهرياً ثابتاً على جدول الفرد والأسرة والمؤسسة والدولة.

و تنبع أهمية التمويل من أنه يعتبر حجر الإسل الذي يقوم عليه تنفيذ الأعمال سواء على المستوى الفردي أو مستوى المؤسسات والشركات والحكومات. فعلى مستوى الأفراد (مطر، 2009) يحتاج الفرد للتمويل عندما

الإطار النظري والمفاهيمي

تناولت الدراسة في إطارها النظري المفاهيم الأساسية والمصطلحات التي ترتبط بمتغيرات الدراسة، حيث عرض الباحث مفهوم (الحوكمة، المخاطر، وإدارة المخاطر، والتمويل) وعرفها اصطلاحياً، تم تعريف المتغيرات والمصطلحات التي ترتبط بكل متغير بشكل موجز ودقيق، وسليم لغوياً.

كما تضمن الإطار النظري أهمية الحوكمة ومعاييرها، وإدارة المخاطر وأهميتها وأنواع المخاطر التمويلية، أيضاً تناولت الدراسة التمويل المصرفي وأهميته الاقتصادية، تم توثيق المعلومات في الدراسة من مصادر موثوقة ومراجع علمية. من الملاحظ أن الإطار النظري مختصر بشكل كبير، لو أن الباحث توسّع قليلاً في توضيح العلاقة بين الحوكمة ومعاييرها في عمليات التمويل المصرفي لتوضيح أثر حوكمة إدارة المخاطر في تخفيض المشكلات التمويلية في المصارف، بهدف الإثراء المعرفي والنظري لكان أفضل.

الدراسات السابقة

Chapter

الدراسات السابقة :

يوجد عدد من الدراسات لسابقة التي تناولت موضوع حوكمة المصارف ومشكلات التمويل "كدراسة خنتوش حنان (2015-2016 م) التي هدفت إلى الوقوف على المفاهيم وللبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة البنكية و إبراز أهمية ودور تطبيق مبادئ الحوكمة في تقليل المخاطر وتحقيق فاعلية أداء البنوك، كما هدفت الدراسة إلى معرفة نوع العلاقة والأثر بين مبادئ الحوكمة والمخاطر وأداء البنوك" وتناولت دراسة حامي إيمان (2015-2016) إبراز دور الحوكمة في إدارة المخاطر المصرفية من خلال لقاء الضوء على تحديد مفهوم حوكمة الشركات و مبادئها و محدداًها بالإضافة إلى معرفة جهود لجنة بازل في مجال الحوكمة المصرفية و معرفة واقع الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية خنشلة".

وأن دراسة أميرة بن مخلوف (مخلوف، 2015-2016م) هدفت إلى إثراء للعرفة العلمية في مجال تطوير إطار عملي مقترح يعتمد على أفضل الممارسات المصرفية في إدارة المخاطر كما تهدف إلى توضيح مفهوم الاستقرار المالي و أهميته وذلك من خلال الآثار التي أفرزتها الأزمات المالية وما لها من تأثير على النظام المالي و الاقتصادي ككل، كما هدفت إلى المساهمة في النقاشات التي تدور حول ضرورة تفعيل دور الحوكمة في البنوك الجزائرية كآلية وأحد الوسائل الحديثة الهامة التي تهدف إلى الحفاظ و ضمان الاستقرار في النظام المالي ككل والنظام المصرفي بشكل خاص، إضافة إلى معرفة مدى إدراك البنوك العاملة في الجزائر لأهمية آليات الحوكمة وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة في إدارة المخاطر".

"بينما دراسة كتيبي خيرة (ك.، 2015-2016 م) فقد هدفت إلى لقاء الضوء على إدارة المخاطر وعلاقتها بالحوكمة المصرفية، كما هدفت إلى معرفة دور الحوكمة في إستقرار النظام المصرفي والجهود المبذولة من لجنة بازل فيما يخص الحوكمة المصرفية، بالإضافة إلى معرفة مدى التزام المصارف الجزائرية والمغربية بتطبيق مبادئ الحوكمة".

كما هدفت دراسة كل من (Faten, Chantal and Aldo) إلى التعرف على المكونات الرئيسية لنظام إدارة مخاطر السوق هي العائد للمعدل على رأس المال والقيمة المعرضة للخطر وكذلك الأساليب النوعية والكمية لإدارة المخاطر التشغيلية مثل نهج لقياس المتقدم وإدارة الجودة الشاملة يحدد مجلس الإدارة الاتجاه الاستراتيجي، ويعين الإدارة، ويضع السياسات التشغيلية.

تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في لقاء الضوء على مفاهيم الحوكمة و أهميتها في تقليل المخاطر وتحقيق فاعلية الأداء كما تشابهت من حيث الأهداف فكل الدراسات هدفت إلى دراسة أثر حوكمة إدارة المخاطر في إستقرار النظام المصرفي وجميعها توصلت إلى الأثر الإيجابي لحوكمة إدارة المخاطر في تقليل مشاكل التمويل و تحقيق فاعلية الإداء.

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في لقاء الضوء على أثر حوكمة إدارة المخاطر المصرفية في تخفيض مخاطر التمويل المتمثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر عدم كفاية الضمانات و مخاطر الفشل في إدارة المشروع الذي يقود إلى مخاطر الفشل في السداد، وتوصلت الدراسة الحالية إلى :

- 1- عدم التزام أدارات المصارف بتطبيق السياسات التمويلية الجيدة.
- 2- الالتزام بتطبيق الأساليب الرقابية الإلزامية لمواجهة أي مخاطر محتملة سواء كانت سوقية أو تشغيلية يُسهّم في نجاح طرق التمويل وصيغته.
- 3- عدم التزام المصارف بتطبيق مبدأ الشفافية و الإفصاح عن المعلومات.

عرضت الدراسة خمس دراسات سابقة

ليست بالحديثة ولا بالقديمـة- بالنسبة

للحدود الزمنية للدراسة 2019-2020-

تناولت موضوع الحوكمة المصرفية،

والحوكمة في إدارة المخاطر المصرفية.

الدراسات السابقة

Chapter

- لم يتم تصنيف الدراسات السابقة إلى دراسات عربية وإجنبية، جميع الدراسات السابقة كانت في نفس التاريخ 2015-2016
- تم عرض الدراسات السابقة متضمنة الهدف من الدراسة فقط، لم يتم عرضها بشكل منهجي، حيث لابد من تناول عرض الدراسات السابقة من حيث الهدف، المنهج المتبع، العينة، نتائج الدراسة وتوصياتها.
- جميع الدراسات السابقة ذات علاقة بموضوع الدراسة الحالية ومتغيراتها حيث تناولت موضوع الحوكمة المصرفية، إدارة المخاطر المصرفية، مخاطر السوق.

أوجه الشبه والاختلاف مع الدراسات السابقة والفجوة البحثية

- اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناول موضوع الحوكمة وأهميتها في تقليل المخاطر وتحقيق فاعلية الأداء، كما تشابهت من حيث الأهداف حيث هدفت جميع الدراسات السابقة إلى دراسة أثر حوكمة إدارة المخاطر في استقرار النظام المصرفي .
- تميزت هذه الدراسة عن السابقة من حيث إلقاء الضوء على أثر حوكمة إدارة المخاطر المصرفية في تخفيض مخاطر التمويل المصرفي التي تتمثل في (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر عدم كفاية الضمانات ومخاطر الفشل في إدارة المشروع).
- علق الباحث على الدراسات السابقة، وأوضح مكانة الدراسة الحالية منها، وتم تحديد الفجوة البحثية بشكل واضح، حيث لا توجد دراسات تناولت حوكمة إدارة المخاطر وربطها بمشكلات التمويل المصرفي مجتمعة .

تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في إلقاء الضوء على مفاهيم الحوكمة وأهميتها في تقليل المخاطر وتحقيق فاعلية الأداء كما تشابهت من حيث الأهداف فكل الدراسات هدفت إلى دراسة أثر حوكمة إدارة المخاطر في استقرار النظام المصرفي وجميعها توصلت إلى الأثر الإيجابي لحوكمة إدارة المخاطر في تقليل مشاكل التمويل وتحقيق فاعلية الأداء.

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في إلقاء الضوء على أثر حوكمة إدارة المخاطر المصرفية في تخفيض مخاطر التمويل المتمثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر عدم كفاية الضمانات و مخاطر الفشل في إدارة المشروع الذي يقود إلى مخاطر الفشل في السداد، وتوصلت الدراسة الحالية إلى :

- 1- عدم التزام أدارات المصارف بتطبيق السياسات التمويلية الجيدة.
- 2- الالتزام بتطبيق الأساليب الرقابية اللازمة لمواجهة أي مخاطر محتملة سواء كانت سوقية أو تشغيلية يُسهم في نجاح طرق التمويل وصيغته.
- 3- عدم التزام المصارف بتطبيق مبدأ الشفافية و الإفصاح عن المعلومات.

فرضيات الدراسة

- تم صياغة الفرضيات بشكل واضح وبسيط. وبصورة فرضية الإثبات التي تؤكد وجود علاقة بين المتغيرات الساسية للدراسة، حيث تمثلت في فرضية رئيسية انبثق منها خمسة فرضيات فرعية تتمحور حول تفسير العلاقة بين حوكمة إدارة المخاطر المصرفية، ومشكلات التمويل المصرفي.
- اتسمت بالاختصار غير المخلّ، ومن الواضح اتساقها مع بعضها البعض وارتباطها بمشكلة وتساؤلات الدراسة وإجراءاتها وأجزائها.
- كما يلاحظ أنها صيغت بموضوعية دون تحيّز من الباحث، وتضمنت متغيرات الدراسة الأساسية وأبعادها.

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر المصرفية ومشكلات التمويل المصرفي.
- وتتفرع منها الفرضيات الآتية:-
- 1/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر الائتمان.
 - 2/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر السوق.
 - 3/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر التشغيل.
 - 4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر عدم كفاية الضمان.
 - 5- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر فشل المشروع.

حدود الدراسة

لم يذكر الباحثون حدود الدراسة، ولم يتم وضع عنوان جانبي تحت هذا المسمى، ولكن من خلال الاطلاع عليها يتضح أن:

- الحدود الموضوعية: اقتصرت على التعرف على أثر حوكمة إدارة المخاطر المصرفية على تخفيض مشكلات التمويل المصرفي
- الحدود الزمانية: 2019-2020
- الحدود المكانية: تم تطبيقها في المصارف السودانية بالسودان.
- الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على جميع مدراء إدارة المخاطر، ومدراء الاستثمار، رؤساء أقسام التسويق

عرض منهجية الدراسة وأدواتها

منهج الدراسة :

اعتمد الباحثون على المنهج الاستنباطي لتحديد مشكلة الدراسة ووضع الفرضيات، المنهج الاستقرائي و التاريخي لإستقراء الفكر المحاسبي بشأن مفهوم وأهمية حوكمة إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في تخفيض مشكلات التمويل من جهة ومن جهة III. الدراسة الميدانية :

III -1 مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

يتكون مجتمع الدراسة من مدراء وإدارة المخاطر ومدراء الاستثمار ومستشاري الاستثمار، رؤساء أقسام التسويق وآخرين لهم علاقة بموضوع الدراسة ، وللخروج بنتائج دقيقة وموثوقة قام الباحثون بتنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

جدول رقم (1): التوزيع التكراري لأفراد لخصائص عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	الفئة	
40.0%	12	ذكر	النوع
60.0%	18	انثى	
100.0%	30	المجموع	
50.0%	15	اقل من 30 سنة	العمر
40.0%	12	30 و اقل من 40 سنة	
10.0%	3	40 و اقل من 50 سنة	
100.0%	30	المجموع	
3.3%	1	الثانوية العامة	المؤهل العلمي
26.7%	8	بكالوريوس	
56.7%	17	ماجستير	
13.3%	4	دكتوراة	
100.0%	30	المجموع	
10.0%	3	مدير إدارة مخاطر	المسمى الوظيفي
6.7%	2	مدير مالي - مستشار استثمار	
13.3%	4	رئيس قسم تسويق - استثمار	

منهج الدراسة: التاريخي، والوصفي التحليلي

مجتمع الدراسة: مدراء إدارة المخاطر، ومدراء الاستثمار، رؤساء أقسام التسويق في المصارف السودانية

عينة الدراسة: عينة عشوائية عددها (30) مدير.

أدوات جمع وتحليل البيانات:

- الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية
- الإطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة والاستفادة منها في الإطار النظري للدراسة ومنهجية الدراسة.
- استخدام المعالجة الإحصائية بالأساليب المعروفة لتحليل البيانات إحصائياً وبرنامج SPSS

أداة الدراسة

33.3%	10	مدقق اعلي	
36.7%	11	منسق	
100.0%	30	المجموع	
16.7%	5	إدارة أعمال	التخصص العلمي
43.3%	13	محاسبة	
40.0%	12	اقتصاد	
100.0%	30	المجموع	سنوات الخبرة
23.3%	7	سنة 10-5	
60.0%	18	سنة 10 - 15	
16.7%	5	سنة 15 - 20	
100.0%	30	المجموع	

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

III- 2- الدراسة الميدانية:

أستخدم الباحث استمارة الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة.

1-وصف الاستبانة:أرفق الباحث مع الاستبانة خطاب للمبحوثين تم فيه تويرهم بعنوان الدراسة والغرض من إستمارة الاستبانة(الملحق رقم 1)، وتكونت الإستبانة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: تتضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، تمثلت في التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، سنوات الخبرة، وغيرها.

القسم الثاني: احتوى هذا القسم على عدد (30) عبارة طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق لقياس " ليكرت" الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات (أوافق بشدة، أوافق، لا رأي، لا أوافق، لا أوافق على الإطلاق). وقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة كما يلي:

واخبر الأول تتضمن (20) عبارات، واخبر الثاني تتضمن (8) عبارات.

2-البيات والصدق الظاهري لأداة: من أجل تحسين صدق الأداة (استمارة الاستبانة) وثباتها فقد تم إجراء الاختبار القبلي لها عن طريق عرضها على بعض الأكاديميين من الجامعات الأخرى بغرض التحقق من صلاحيتها وسلامة ووضوح عباراتها. حيث تم تعديلها بتعديلاتهم قبل توزيعها على المبحوثين يوضح الملحق (رقم 2) أسماء وعناوين والدرجة العلمية أو الوظيفة لخصمي استمارة الاستبانة.

3- الثبات والصدق الإحصائي: لحساب الصدق والثبات الإحصائي لاستمارة الاستبانة تم اخذ استطلاعية وتم حساب ثبات وصدق الاستبانة من العينة الاستطلاعية بموجب معادلة التجرئة الصغيفة يوضح الجدول رقم (1) نتائج الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية:

قام الباحث بتصميم استبانة تكونت من محورين :

- القسم الأول: البيانات الشخصية لأفراد العينة
- القسم الثاني: يتعلق بمحاور الدراسة التي ترتبط بمتغيرات الدراسة، وقام الباحث بإجراء اختبار الثبات وصدق الاتساق الداخلي.
- تكونت فقرات الاستبانة من 30 فقرة لتحديد استجابة أفراد العينة وفق مقياس ليكرت

نتائج الدراسة ومناقشتها

قام الباحث بعرض نتائج الدراسة والتحليل الإحصائي في جداول، تم مناقشتها وتفسيرها بشكل واضح

IV. - التحليل والمناقشة :

VI 1- تحليل ومناقشة الابعاد:

1- تحليل ومناقشة البعد الاول: حوكمة إدارة المخاطر:

جدول رقم (3): التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة البعد الاول محور الاول

العبارات	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إدارة مخاطر السوق تساعد علي توجيه أداء المصارف عبر تطبيق مبادئ التمويل المخصصة لذلك .	2	0	1	3	24	4.69	.850
	6.7%	0.0%	3.3%	10.0%	80.0%		
إدارة مخاطر السوق إدارة مسئلة بالمصرف وتقدم تقارير بمخاطر السوق التي تواجه المصرف.	1	0	1	23	5	4.03	.718
	3.3%	0.0%	3.3%	76.7%	16.7%		
ادارة مخاطر السوق لدينا تسعى الي تفعيل اساليب الرقابة الداخلية للامة لخاصه مخاطر السوق المحتملة.	1	0	19	5	5	3.43	.898
	3.3%	0.0%	63.3%	16.7%	16.7%		
إحداث مستوى جيد من التوازن المطلوب بين اصحاب	0	15	2	7	6	3.13	1.252
	0.0%	50.0%	6.7%	23.3%	20.0%		

المصاح يتطلب قدرًا مناسبًا من الشفافية	14	2	6	7	1	2.30	1.368	اوافق
الاتصاح عن المعلومات التي تخص مخاطر السوق	46.7%	6.7%	20.0%	23.3%	3.3%			
الانتمائية تؤثر في أداء إدارة مخاطر السوق بالمصرف	17	17	29	45	41	3.52	.744	محايد
حوكمة إدارة المخاطر	11.4%	11.4%	19.5%	30.2%	27.5%			

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م V.

يتبين من الجدول رقم (3) الخاص بنتائج البعد الاول (حوكمة إدارة المخاطر) نجد أنه حصل على وسط حسابي(3.52) أي اوافق حسب مقياس ليكرات الخماسي . اي ان غالبية للبحوثين يوافقون على ما جاء بعبارات محور الاول.

2- تحليل ومناقشة البعد الثاني: مخاطر الائتمان:

جدول رقم (4):التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة البعد الثاني محور الاول

العبارات	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تدهور الوضع المالي للمقرض يقلل من قدرته علي السداد في الموعد المحدد.	5	10	6	3	6	2.83	1.392	اوافق
	16.7%	33.3%	20.0%	10.0%	20.0%			
السحب علي المكشوف تسهيلات ائتمانية تقدم للمصلا وفق التشريعات السائدة.	3	5	8	6	8	3.37	1.326	اوافق بشدة
	10.0%	16.7%	26.7%	20.0%	26.7%			
منح المصرف العملاء قروض وأحية السداد في المستقبل بخلد الادبي للضمانات.	3	2	9	14	2	3.33	1.061	اوافق
	10.0%	6.7%	30.0%	46.7%	6.7%			
يعتمد البنك إعتمادات مستندة للإستيراد بضمانات الأسهم.	4	2	10	8	6	3.33	1.269	اوافق
	13.3%	6.7%	33.3%	26.7%	20.0%			
الانحراف عن: تطبيق معايير إدارة	4	4	4	12	6	3.40	1.329	اوافق

12.7%	15.3%	24.7%	28.7%	18.7%			
-------	-------	-------	-------	-------	--	--	--

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتبين من الجدول رقم (4) الخاص بنتائج البعد الثاني (مخاطر الائتمان) نجد أنه حصل على وسط حسابي(4.153.75) أي اوافق حسب مقياس ليكرات الخماسي . اي ان غالبية للبحوثين يوافقون على ما جاء بعبارات محور الثاني .

3. تحليل ومناقشة البعد الثالث: مخاطر السوق:

العبارات	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
حافطة الإئتماء الإستثمارية عرضة للمخاطر المختلفة في ظل الشفافية .	4	3	11	7	5	3.20	1.243	اوافق
	13.3%	10.0%	36.7%	23.3%	16.7%			
الإسهم و السندات تمثل نسبة من ضمانات التمويل بالمصرف .	0	1	3	2	24	4.63	.809	اوافق
	0.0%	3.3%	10.0%	6.7%	80.0%			
التضخم يؤدي إلى تعطيل الإستثمارات المصنعة والمنفذة منها.	0	1		22	7	4.17	.592	اوافق
	0.0%	3.3%	0.0%	73.3%	23.3%			
إسعار فائدة الإيداعات الاستثمارية من مؤشرات إنخفاض إسعار الإسهم.	1	1	19	3	6	3.40	.968	اوافق
	3.3%	3.3%	63.3%	10.0%	20.0%			
منح المصرف القروض وفقاً للواعد الممنعة والفصول علي المعلومات والمستندات الواجب توفرها.	2	12	3	5	8	3.17	1.392	اوافق بشدة
	6.7%	40.0%	10.0%	16.7%	26.7%			
مخاطر السوق	7	18	36	39	50	3.71	.614	اوافق
	4.7%	12.0%	24.0%	26.0%	33.3%			

جدول رقم (5) : التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة البعد الثالث محور الاول

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتبين من الجدول رقم (5) الخاص بنتائج البعد الثالث (مخاطر السوق) نجد أنه حصل على وسط حسابي(3.71) أي اوافق حسب مقياس ليكرات الخماسي . اي ان غالبية للبحوثين يوافقون على ما جاء بعبارات البعد الثالث من: المنفعة الآمال الأبعاد الابدادية.

تابع نتائج الدراسة ومناقشتها

4. تحليل ومناقشة البعد الرابع: مخاطر التشغيل:

جدول رقم (6) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة البعد الرابع المحور الأول

العبارة	لاوافق بشدة	لاوافق	لاوافق	متعاد	وافق	وافق بشدة	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
فحص مستوى جودة أداء الرقابة الداخلية للمصرف.	14	3	0	8	5	2.57	1.675	وافق بشدة
يقوم المصرف بدورات تاهيلية وتدريبه لكادر نظام الرقابة الداخلية.	5	10	5	7	3	2.77	1.278	وافق بشدة
تطبيق المؤهلات المهنية الأكاديمية وفق لقواعد العمل المصرفي.	1	7	12	5	5	3.20	1.095	وافق
التشغيل الإلكتروني للبيانات و المعلومات.	0	6	6	6	13	3.57	1.006	وافق
التخطيط الوتقي والتأمين وتقييم كفاءة أنظمة للمساءلة الإدارية بالمصرف.	2	6	6	8	8	3.47	1.279	وافق
مخاطر التشغيل	22	32	29	41	26	3.10	.873	وافق

المصدر: أعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتبين من الجدول رقم (6) الخاص بنتائج البعد الرابع (مخاطر التشغيل) نجد أنه حصل على وسط حسابي (3.10) أي أوافق حسب مقياس ليكرت الخماسي . أي إن غالبية المبحوثين متحابدون على ما جاء بعبارة البعد الرابع من المتغير الأول مخاطر التشغيل.

عند التصرف على ضمانات الترخية الأولى من قبل بحسن التصرف.	2	8	12	6	2	2.93	1.015	وافق
يقول للمصارف ارفع رأسهم.	7	8	7	4	4	2.67	1.348	وافق
السندات كضمانات مصرفية.	0	0	1	3	29	4.93	.365	وافق
يستعمل المصرف مبلغ الربط بين أشكال الضمانات ومدته اعطيتها.	13	23	28	37	49	3.57	.638	وافق

المصدر: أعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتبين من الجدول رقم (6) الخاص بنتائج البعد الخامس (مخاطر عدم كفاية الضمان) نجد أنه حصل على وسط حسابي (3.57) أي أوافق حسب مقياس ليكرت الخماسي . أي إن غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء بعبارة البعد الخامس.

VI 2-تحليل ومناقشة نتائج الفرضيات :

1-تحليل ومناقشة نتائج المحور الأول : حوكمة إدارة المخاطر

جدول رقم (8)

م	العبارة	ت . ا	درجات الحرية	لحوي	الاهمية النسبية	القرار
1	إدارة مخاطر السوق تساعد على توجيه أداء المصارف نحو تطبيق سياسات التمويل المخصصة لذلك .	29.728	28	.00	93.8%	دالة احصائياً
2	إدارة مخاطر السوق إدارة مسئلة بالمصرف وتقدم التقارير بمخاطر السوق التي تواجه المصرف.	30.751	29	.00	80.7%	دالة احصائياً
3	ادارة مخاطر السوق لديها تسعي إلى تعيل اسلوب الرقابة الداخلية اللازمة بغاية مخاطر السوق المختلفة	20.950	29	.00	68.7%	دالة احصائياً
4	إحداث مستوى جيد من التوازن المطلوب بين أصحاب المصالح يتطلب قدرًا مناسباً من الشفافية	13.706	29	.00	62.7%	دالة احصائياً
5	الافصاح عن المعلومات التي تخص مخاطر السوق الاقتصادية تؤثر في أداء إدارة مخاطر السوق بالمصرف	9.206	29	.00	46.0%	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

الأول . فإن ذلك يشير إلى : وجود فروق دالة احصائية في اجابات المبحوثين حول عبارات محور حوكمة إدارة المخاطر.

2 -تحليل ومناقشة نتائج المحور الثاني : مشاكل التمويل

يهدف هذا البعد لمعرفة مشاكل التمويل واختبار هذا البعد لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة ، واستخدم اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد عينة الدراسة مشاكل التمويل.

جدول رقم (12) اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد عينة الدراسة مشاكل التمويل

م	العبارة	ت . ا	درجات الحرية	لحوي	الاهمية النسبية	القرار
1	تدهور الوضع المالي للمصرف يقلل من قدرته على السداد في الموعد المحدد.	11.151	29	.00	56.7%	دالة احصائياً
2	السحب على المكشوف تسهيلات إئتمانية تقدم للمصارف وفق التشريعات السائدة.	13.910	29	.00	67.3%	دالة احصائياً
3	يمنح للمصرف العملاء قروض وأحقة السداد في المستقبل بالحد الأدنى للضمانات.	17.202	29	.00	66.7%	دالة احصائياً
4	يصدر البنك إحصاءات مستندة للإستعداد بضمانات الأسهم.	14.392	29	.00	66.7%	دالة احصائياً
5	الانحراف عن تطبيق معايير إدارة مخاطر الائتمان يشهد عنها عدم كفاية الضمانات.	14.015	29	.00	68.0%	دالة احصائياً

(لاجابات أفراد عينة الدراسة مخاطر الائتمان One- Sample Test اختبار العينة الواحدة)

م	العبارة	ت . ا	درجات الحرية	لحوي	الاهمية النسبية	القرار
1	حافزة الإئتمار استمرارية عرضة للمخاطر المختلفة في ظل الشفافية .	14.102	29	.00	64.0%	دالة احصائياً
2	الإسهم و السندات تقل نسبة من ضمانات التمويل بالمصرف .	31.380	29	.00	92.7%	دالة احصائياً
3	التضخم يؤدي إلى تعطيل الإستثمارات المصدقة والنفقة منها.	38.544	29	.00	83.3%	دالة احصائياً
4	إسعار فائدة الإبداعات الاستثمارية من مؤشرات إنخفاض إسعار الأسهم.	19.229	29	.00	68.0%	دالة احصائياً
5	يمنح للمصرف القروض وفقاً للقواعد المعية والمقبول على المعلومات والمستندات الواجب توفرها.	12.463	29	.00	63.3%	دالة احصائياً

نتائج الدراسة والتوصيات

VI. النتائج ومناقشتها :

1. نجد قيمة معلمة حوكمة إدارة المخاطر تساوي (0.081) وقيمتها المصاحبة تساوي (714). وهي أكبر من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة دالة احصائياً بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر الائتمان
مما تقدم نستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " هناك علاقة بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر الائتمان لم تتحقق..

2. نجد قيمة معلمة حوكمة إدارة المخاطر تساوي (-0.090) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.567) وهي أكبر من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة دالة احصائياً بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر السوق.
مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر السوق لم تتحقق.

3. نجد قيمة معلمة حوكمة إدارة المخاطر تساوي (0.102) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.919) وهي أكبر من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة دالة احصائياً بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر التشغيل.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أنه: " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر التشغيل ' -

أولاً النتائج :

1. عدم التزام أدارات المصارف بتطبيق السياسات التمويلية الجيدة.
2. الالتزام بتطبيق الأساليب الرقابية اللازمة لمواجهة أي مخاطر محتملة سواء كانت سوقية أو تشغيلية يُسهم في نجاح طرق التمويل وصيغته.
3. عدم التزام المصارف بتطبيق مبدأ الشفافية والأصباح عن المعلومات.
4. المصارف تعمل على منح التمويل للمشروعات بصيغ لا تتيح للمصرف حق المتابعة و الوقوف على سير العمل في المشروع كصيغة المراجعة.
5. عدم التزام المصارف بمتابعة تنفيذ العمليات أتاح للعملاء فرصة تغيير الغرض الذي من أجله منح التمويل

الشيء الذي سيعرضه للخسارة في مجال معين
مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت على أن: " يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر فشل المشروع لم تتحقق.

• عرض الباحث نتائج الدراسة التي توصل إليها بشكل مفصل، بعبارات واضحة سليمة لغوياً.

• حقق الباحث أهداف الدراسة من خلال ما توصل إليه من نتائج، ولكن لم يقوم الباحث بالإشارة إلى وجود اتفاق بين نتائج هذه الدراسة ونتائج دراسات سابقة. حيث أن نتيجة اختبار الفرضيات أظهرت أن جميع الفرضيات لم تتحقق، ويفسر الباحث ذلك لعدة أسباب من خلال ما توصل إليه من نتائج، أهمها أن المصارف محل الدراسة لا تلتزم بتطبيق السياسات التمويلية ولا بمعايير الحوكمة في إدارة المخاطر لديها.

التوصيات

- أوصت الدراسة بعدة توصيات تم صياغتها بصورة سلسلة اتسمت بالوضوح، تضمنت عبارات واضحة وسليمة لغوياً
- اتسمت بالواقعية وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع بما يعود بالفائدة على المؤسسات المالية والبنوك بشكل عام والمصارف محل الدراسة بشكل خاص.

1. علي المصارف العمل علي تطبيق موجهات الحوكمة الخاصة بالسياسات التمويلية الجيدة .
2. علي المصارف العمل علي تطبيق موجهات الحوكمة الخاصة بالعمل علي تطبيق الأساليب الرقابية اللازمة لمواجهة إي مخاطر محتملة سواء كانت سوقية أو تشغيلية.
3. تطبيق موجهات الحوكمة الخاصة بإرساء مبدأ الشفافية و الإفصاح عن المعلومات.
4. علي المصارف الإعتماد علي ضمانات الدرجة الأولى المحددة من قبل البنك المركزي في منح التمويل .
5. علي المصارف استخدام صيغ الربط بين أشكال الضمانات ومدة تغطيتها.



تحليل نتائج الدراسة والتوصيات

بشكل عام، ساهمت الدراسة في تفسير وشرح النتائج التي توصلت إليها، كما حققت النتائج

أهداف الدراسة بشكل واضح.

أوصت الدراسة بتوصيات ارتبطت ارتباطاً وثيقاً مع نتائج الدراسة وبشكل مباشر، ومن الملاحظ

أنها توصيات عملية يمكن تطبيقها على أرض الواقع ويمكن الاستفادة منها في المصارف محل

الدراسة والمؤسسات المالية والبنوك.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

